Journal Of the Iraqia University (77-1) 30 September (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

الملحق بالأسماء(المثنّى، جمع المذكّر السّالم، جمع المؤنّث السّالم) في النّحو العربي

أ م. د. زينب عبد الزهرة التميمي
الكلية التربوية المفتوحة
Asst. Prof. Dr. Zainab Abdulzahra Al-Tamimi
Open Educational College
Zainababdulzahraa1979@gmail.com

الملخص:

المصطلح هو وعاء لمعرفة مضمون أيّ باب من أبواب النّحو؛ لذا جهد النّحويّون الأوائل أنفسهم حين نقلوا المفهوماتِ النّحويّةَ؛ فقد استقرؤوا كلام العرب ووعَوه إلى أنْ تصوَّر في أذهانهم فكان تصديقًا لديهم طَوال سنين على هيأة حدود حدّوها؛ لتدلّ على ما يحويه هذا البابُ أو ذاك من قواعدَ و دلالاتٍ؛ لأنّ أبرز القضايا الّتي واجهت النّحو العربيّ في نشأته الأولى هي قضيّة التّعريفات، أو الحدود؛ وعندئذٍ انطلقوا من المفهوم الّذي يجب أنْ يشتملَ على صفتَي الجمع والمنع؛ وهذا لا يتأتّى بدراسة أو أكثر؛ فجاء هذا الجهد المتواضع في محاولة لرصد المصطلح النّحويّ(الملحق). لذا وسمْتُ هذا البحث(الملحق في النّحو العربيّ) للوصول إلى الفهْم الّذي كان في أذهان النّحاة القدماء حين أطلقوا هذا المصطلح.وأرجو أنْ يكونَ لعملي هذا إسهامةٌ في تسليط الضّوء على نقطة يمرّ عليها الدّارسون سريعًا؛ والله من وراء القصد، والحمد لله ربِّ العالمين. الكلمات المفتاحيّة: (السّالم، الحدّ، مصطلح، الإعراب، الإدراك)

:Abstrac

The term is a vessel for knowing the content of any chapter of grammar; therefore, the early grammarians themselves exerted effort when they transferred grammatical concepts; they studied the speech of the Arabs and understood it until it was conceived in their minds and became a belief for them throughout the years in the form of boundaries that they defined to indicate what this chapter contains.Or that of rules and semantics; because the most prominent issues that faced Arabic grammar in its early emergence was the issue of definitions, or boundaries; and then they started from the concept that must include the two attributes of collection and prohibition; and this does not come about through one or more studies; so this modest effort came in an attempt to monitor the grammatical term (appendix) Therefore, I titled this research "The Appendix to Arabic Grammar" to arrive at the understanding that was in the minds of ancient grammarians when they coined this term. I hope that my work will contribute to shedding light on a point that scholars often overlook. God is behind the intention, and all praise is due to God, Lord of the Worlds. PM : (Al Sālim, Definition, Terminology, Parsing, Perception

المقدمة:

لحظ بعض الدّارسين أنّ النّحاة قبل الخليل، كعبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبي عَمْرو بن العلاء، وغيرهم قد وضعوا طائفة من هذه المصطلحات الّتي استعملها هو ومن جاء بعده". على أنّ جلّ الدّارسين المحدثين يُقرّون أنّ عقليّة الخليل الفذّة لا يعجزها اصطناع المصطلحات والمسمّيات (أحمد مكي الانصاري / ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م / ص ٤٣٦– ٤٤٣، القوزي ، ١٩٨١ ، ص ٧ ، جعفر عبابنة ، ١٩٤٨ م ، ص ١٥٧)أمّا مَن جاء بعده فأبرزهم_ كما هو معلوم_ سيبويه الّذي استعمل المصطلح الواحد لأكثرَ من مسمًّى (محمود عبد الله جفال ، العدد ٧١ ، ٥٩– ١٢٧) ، وأنّه ربّما "ترك أبوابًا متعدّدة من دون وضع مصطلح لها، واكتفى بشرحها ووصفها والتّمثيل لها" (جعفر عبابنة ، ١٩٤٨م ، ص ١٧٣– ١٧٦)ولا شكّ أنّ للحدِّ أثرًا فعّالًا وأساسيًّا في تكوين المعرفة النّحويّة؛ ومن ذلك مصطلح(الملحق)؛ الّذي جرت تسميتُهُ كسائر المصطلحات بالنّقل العرفيّ، أو باللّفظ المنقول الّذي: " هو اللّفظ الّذي تعدّد معناه وقد وضع للجميع كالمشترك، ولكن يفترق عنه بأنّ الوضع لأحدها مسبوق بالوضع الآخر مع ملاحظة المناسبة بين المعنيين في الوضع اللّاحق؛ مثل: لفظ(الصّلاة) الموضوع أوّلًا للدّعاء، ثمّ نقل في الشّرع

الإسلاميّ لهذه الأفعال المخصوصة: من قيام وركوع وسجود ونحوها، لمناسبتها للمعنى الأوّل. ومثل: لفظ(الحجّ) الموضوع أوّلًا للقصد مطلقًا، ثمّ نقل لقصد مكّة المكرّمة بالأفعال المخصوصة والوقت المعيّن .... وهكذا أكثر المنقولات في عرف الشّرع وأرباب العلوم والفنون، ومنها لفظ السّيّارة والطّائرة والهاتف ونحوها، والمنقول ينسب إلى ناقله؛ فإنْ كان العرف العامّ؛ قيل له: منقول عرفيّ، كلفظ (السّيّارة) و(الطّائرة) وإنْ كان العرف الخاصّ– كعرف أهل الشّرع والمناطقة والنّحاة والفلاسفة ونحوهم– قيل له: مقول شرعيّ، أو منطقيّ، أو نحويّ أو فلسفيّ....وهكذا " . (المظفر ت ١٩٠٤م–١٩٦٤م، ١٩٦٨م ، ٤٨ ص)وبذلك تتّضح لدى الباحثة فكرة هذا البحث حين تتّبع مصطلح (الملحق)؛ وذلك منذ أوّل تدوينه في كتب النّحو الأولى من أجل معرفة ما استقرّ عليه بعد مرحلة تدوين كتاب سيبويه إلى القرون الهجريّة المتأخّرة بعد أنِ اسْتقرّت جلُّ المصطلحات النّحويّة وتفرّعت في مدوّنات النّحو العربيّ.

الملحق لغةً :

لم تختلف أقوال المعجميّين العرب في تحديدهم للملحق منذ أوّل معجم لغويّ؛ وهو معجم (العين)؛ إذ تعود أصول هذه الكلمة إلى الجذر اللّغويّ الثّلاثيّ(لحق) ؛ فقد ورد في معجم العين؛ "اللَّحَقُ: كُلُّ شيءٍ لَحِقَ شيئًا أو أَلْحقْتُه به، من النَّبات ومن حَمْل النَّخل؛ وذلك أنْ يُرطِب ويتمر، ثمّ يخرُجُ في بَعضِه شيءٌ أخضَرُ قَلَّ ما يَرْطُبُ حتّى يُدركَه الشّتاء، ويكون نحو ذلك في الكَرْم يُسَمَّى لَحَقًا. واللَّحَقُ من النَّاس: قَومٌ يلحقون بقَوم بعدَ مُضيِهِم، قال:

ولَحَقٍ يَلْحَق من أَعرابِها

واللَّحَقُ: الدَّعِيُّ المُوَصَّل بغير أبيه. وناقةٌ مِلْحاقٌ: لا تكاد الإبِلُ تَفُوتُها في السَّيْر، قال رؤبة:

فهي ضَروحُ الرَّكْضِ مِلحاقُ اللَّحَقْ

ولاحِقٌ: اسمُ فَرَس. وقوله: إنّ عذابك بالكُفّار مُلْحِقٌ بالكسر" (الخليل بن أحمد الفراهيدي ت ١٧٥هـ ، ١٩٨١م ، ٣/ ٤٨)ولم يختلف آخرُ مِن هؤلاء المعجميّين عن هذا فقد ورد:" لَحِقَ به لَحَاقًا بالفتح؛ أيْ: أدركه؛ وأَلحَقَهُ به غيره. و أَلحَقَهُ أيضًا، بمعنى لَحِقَهُ. و في الدّعاء(إنَّ عذابك بالكفّار مُلْحِقٌ " بكسر الحاء؛ أيْ: لاحِقٌ، والفتح أيضًا صواب. ولَحِقَ لُحُقوقًا؛ أي: ضَمَرَ. و المُلْحَقُ: الدَّعِيُّ المُلْصَقُ. واسْتَلْحَقَهُ؛ أيْ: ادَّعاه. وتَلاحَقَت المطايا؛ أيْ: لَحِقَ بعضُه بعضًا. و اللَّحَقُ بالتّحريك: شيء يَلْحَقُ بالأوّل. ولَاحِقٌ: اسمُ فرسٍ" (الجوهري ت ٣٩٣هـ ، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م ، ٦ / ١٥٤٩)و في معجم مقاييس اللّغة لابن فارس،(لَحَقَ) اللَّامُ وَالْحَاءُ وَالْقَافُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى إِدْرَاكِ شَيْءٍ وَبُلُوغِهِ إِلَى غَيْرِهِ. يُقَالُ: لَحِقَ فُلَانٌ فُلَانًا فَهُوَ لَاحِقٌ. وَأَلْحَقَ بِمَعْنَاهُ. وَفِي الدُّعَاءِ:(إِنَّ عَذَابَكَ بِالْكُفَّارِ مُلْحِقٌ)، قَالُوا: مَعْنَاهُ لَاحِقٌ. وَرُبَّمَا قَالُوا: لَحِقْتُهُ، اتَّبَعْتُهُ، وَأَلْحَقْتُهُ: وَصَلْتُ إِلَيْهِ. وَالْمُلْحَقُ: الدَّعِيُّ الْمُلْصَقُ" . (ابن فارس ت ٣٩٥هـ ، ١٣٩٢هـ ، ٥ / ٢٣٨)وجاء في لسان العرب: "لحق: اللَّحْقُ واللُّحُوق والإِلْحاقُ: الإدراك. لَحِقَ الشّيءَ وأَلْحَقَهُ وَكَذَلِكَ لَحِقَ بِهِ وأَلْحَقَ لَحاقًا، بِالْفَتْحِ؛ أَيْ: أَدْرَكَهُ؛ قَالَ ابْنُ بَرّيٍّ: شَاهِدُهُ لأَبي دُوَادَ:

فأَلْحَقَهُ، وَهُوَ سَاطٍ بِهَا، ... كَمَا تُلْحِقُ القوسُ سَهْمَ الغَرَبْ

واللَّاحِقُ: مَصْدَرُ لَحِقَ يَلْحَقُ لَحاقًا. وَفِي الْقُنُوتِ: إِنَّ عَذَابَكَ بِالْكَافِرِينَ مُلْحِقٌ بِمَعْنَى لاحِق، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ عَذَابَكَ بِالْكَافِرِينَ مُلْحَقٌ؛ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَالْفَتْحُ أَيضًا صَوَابٌ؛ قَالَ ابْنُ الأَثير: الرِّوَايَةُ بِكَسْرِ الْحَاءِ؛ أَيْ: مَنْ نَزَلَ بِهِ عذابُك أَلْحَقَهُ بِالْكُفَّارِ، وَقِيلَ: هُوَ بِمَعْنَى لَاحِقٍ لُغَةً فِي لَحِقَ. يُقَالُ: لَحِقْتُه وأَلْحَقْته بِمَعْنًى كتَبِعْتُه وأَتْبَعْته، وَيُرْوَى بِفَتْحِ الْحَاءِ عَلَى الْمَفْعُولِ؛ أَيْ: إِنَّ عَذَابَكَ مُلْحَقٌ بِالْكَفَّارِ وَيُصَابُونَ بِهِ،..... وأَلْحَقَ فلانٌ فُلَانًا وأَلْحَقَهُ بِهِ؛ كِلَاهُمَا: جَعَلَهُ مُلْحَقَهُ. وتَلاحَقَ الْقَوْمُ: أَدرك بَعْضُهُمْ بَعْضًا. وتلاحَقَت الرِّكاب والمَطايا؛ أَيْ: لَحِقَ بعضُها بَعْضًا؛ وأَنشد:

أَقولُ، وَقَدْ تَلاحَقَت المَطايا: ... كَفاك القَوْل إِنَّ عَلَيكَ عَيْنا

كَفَاكَ الْقَوْلُ؛ أَي: ارْفُقْ وأَمسك عَنِ الْقَوْلِ. ولَحِقْتُه وأَلْحَقْتُه بِمَعْنًى وَاحِدٍ. الأَزهريّ: واللَّحَقُ مَا يُلْحَقُ بِالْكِتَابِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ فتُلْحِق بِهِ مَا سَقَطَ عَنْهُ وَيُجْمَعُ أَلْحاقًا، وَإِنْ خُفِّف فَقِيلَ: لَحْق كَانَ جَائِزًا. الْجَوْهَرِيُّ: اللَّحَقُ، بِالتَّحْرِيكِ، شَيْءٌ يُلْحَقُ بالأَوّل. وَقَوْسٌ لُحُقٌ ومِلْحاق: سَرِيعَةُ السَّهْمِ لَا تُرِيدُ شَيْئًا إِلَّا لَحِقْتَه. وَنَاقَةٌ مِلْحَاق: تَلْحَقُ الإِبل فَلَا تَكَادُ الإِبل تَفُوتُهَا فِي السَّيْرِ .واللَّحَقُ: كُلُّ شَيْءٍ لَحِقَ شَيْئًا أَو لُحِقَ بِهِ مِنَ الْحَيَوَانِ وَالنَّبَاتِ وَحَمْلِ النَّخْلِ؛ واللَّحَق أَيضًا مِنَ الثَّمَرِ: الَّذِي يأْتي بَعْدَ الأَوّل، وَكُلُّ ثَمَرَةٍ تَجِيءُ بَعْدَ ثَمَرَةٍ، فَهِيَ لَحَقٌ، وَالْجَمْعُ أَلْحاق؛ حَكَاهُ أَبو حَنِيفَةَ. وَقَدْ أَلْحَقَ الشَّجَرَ ؛ واللَّحَقُ أَيضًا مِنَ النَّاسِ كَذَلِكَ: قَوْمٌ يَلْحَقُون بِقَوْمٍ بَعْدَ مُضِيِّهِمْ؛ والمُلْحَقُ: الدَّعِيّ المُلْصَق. واسْتَلْحَقَه؛ أَيْ: ادَّعَاهُ" (ابن منظور ت٧١١ هـ ، ١٣٠٠هـ – ١٨٨٢م ، ٣٢٨/١٠)وممّا أوردناه من المعجمات المذكورة آنفًا يتبيّن لنا أنّ المعنى الأساس؛ المقارب مقاربةً شديدة لكلمة (الملحق) في اللّغة؛ هي أنْ يرادَ بها عدّة معان؛ منها: بمعنى إدراك الشّيء والوصول إليه، يقال: تلاحق القوم إذا أدرك بعضهم بعضًا، أو الإتْباع إذا أتبعته إيّاه، والالتصاق بالشّيء، أو الادّعاء؛ يعني: الدّعيّ الملصَق. يقال : ألحق القائف الولد بأبيه؛ أيْ: أخبره بأنّه ابنه لوجود شبه بينهما يظهر للقائف. أو

إلحاق الأوّل بالثّاني، أو مجيء الشّيء بعد الشّيء.ومن ذا أخذ النّحاة (الملحق)؛ لأنّه أقرب إلى انصراف الذّهن من تلك الّتي ذكرتُها آنفًا بقرينة أنّ الكلمات يقفو بعضها بعضًا أو تُدرِك بعضها بعضًا؛ لذا لم يفرد النّحاة بابًا خاصًّا بالملحق، وإنّما جعلوه في ثلاثة أقسام؛ وهي (محبي ، محمد أمين بن فضل الله ، ص ٧٨) .

الإجراء :

الأوّل: الملحق بالمثنّى: وهي ألفاظ تدلّ على اثنين أو اثنتين؛ تلحق بالمثنّى، وتعامَل في الإعراب معاملة المثنّى في الرّفع بالألف، وفي النَّصب والجرّ بالياء؛ وهي بالآتي: اثنان، اثنتان، كلا وكلتا إذا ما أُضيفتا إلى ضمير.صحيح أنّ سيبويه وضع الأسس الّتي سار عليها العلماء بعده في الحدّ، أو التّعريف، أو الاصطلاح؛ وقد نضِجت هذه الأسس في عصره، وقد جاء مَن بعده؛ فزادوا كلامَ سيبويه شرحًا وتوضيحًا؛ ولكنّه ذكر(المثنّى) بقوله:" واعلم أنّك إذا ثنّيت الواحدَ لحقتْهُ زيادتان؛ الأوّل: منها حرف المدّ واللّين وهو حرف الإعراب غير متحرّك ولا منوّن– يكون في الرّفع ألفًا ولم يكن واوًا؛ ليفصلَ بين التّثنية و الجمع على حدِّ التّثنية، ويكون في الجرّ ياءً مفتوحًا ما قبلها، ولم يكسر ؛ ليُفْصَلَ بين التّثنية والجمع الّذي على حدّ التثنية، ويكون في النّصب كذلك، ولم يجعلوا النّصبَ ألفًا؛ ليكونَ مثله في الجمع ... وتكون الزّيادة الثّانية نونًا كأنّها عِوَضٌ لِمَا مُنِع من الحركة والتّنوين؛ وهي النّون حركتها الكسر ؛ و ذلك قولك: هما الرّجلانِ، ورأيتُ الرّجلينِ، و مررْتُ بالرّجلين" (سيبويه ت١٨٠هـ، ١٩٦٦م – ١٩٧٧م ، ١٧/١ – ١٨) فقد وصف سيبويه(المثنّى) بأنّه الواحد الّذي تلحقه الزّيادةُ في الحروف، ويعرَب بالحروف. ولم يصطلح على(المثنّى)؛ وذلك لأنّ المصطلحات آنذاك لم تكن قارّةً وراكزةً؛ إذ إنّها كانت على شكل مفاهيمَ متداولةٍ في أذهان النّحاة (القاسمي ، ١٩٨٧ م ، ١٧– ١٨) ، والسّبب الآخر_ كما تستشفُّ الباحثة من كلامه_ أنّ سيبويه حين ألّف كتابه كان بصدد تبيين كلام العرب لطلّاب العلم النّاشئين من العرب والأعاجم الّذين أرادوا تعلّم العربيّة وآدابها؛ إذ لم ينصرف ذهنه إلى وضع الحدود أو المصطلحات؛ فإنّ هذه الرّؤية عند سيبويه تنمّ عن عقل وقّاد، و إحساس مرهف بالألفاظ، وأنّه ذو منهج علميّ دقيق حين يشرح ويوضّح.أمّا بشأن(الملحق بالمثنّى) فقد جرى في حديثه عن (كلا وكلتا) و(اثنان واثنتان) في باب ما يضاف إلى اسم(باب الإضافة إلى اسم) من دون أنْ يذكر لفظ(الملحق) . (المبرد ت ٢٨٦ هـ ، د . ت ، ٣ / ٣٩) و (ابن جنّي ت ٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢ ، ص ٢٤ – ٢٥) و(ابن عصفور ت ٦٩٩ هـ ، ١٩٩٨م ، ص ١٠٦)وبقي الحال نفسه عند مَن جاء بعد سيبويه؛ إذ لم يضعوا تعريفًا لـ(الملحق)؛ وكأنّهم يكرّرون ما قاله سيبويه . (المبرد ت ٢٨٦ هـ ، د . ت ، ٣ / ٣٩) و (ابن جنّي ت ٣٩٢ ، ١٩٧٢ ، ص ٢٤ – ٢٥) و(ابن عصفور ت ٦٩٩ هـ ، ١٩٩٨م ، ص ١٠٦).فلمّا وصل الأمر إلى ابن مالك أطلق قوله **(فمُلحَقٌ به)**؛ وكأنّه نظر إلى مَا يتضمّنه من معنى(الإدراك) أو(الإتْباع)؛ لذا استعمله على أصل وضعه اللّغويّ؛ فكما أنّ إنسانًا يلحق بآخرَ ؛ أيْ: يدركه؛ جعل(الملحق) يدرك أو يتبع مجموعة ألفاظ أخرى؛ لذا جاء كلامه بالآتي:" وما أُعْرِب إعراب المثنّى مُخالفًا لمعناه، أو غيرَ صالح للتّجريد وعطف مثله عليه فمُلحَقٌ به، وكلا وكلتا مضافين إلى مضمر، ومطلقًا على لغة كنانة" (ابن مالك الطائي الجياني محمد بن عبد الله ت ٦٧٢ هـ ، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م ، ١/ ٦٣) . و (ناظر الجيش ، محمد بن يوسف بن أحمد ، محب الدين الحلبي المصري ت ٧٧٨ هـ ، ١ / ٣١٩)وجرى لفظ(ملحق بالمثنّى) لدى أبي حيّان الأندلسيّ حين قال:" وممّا أعرب كالمثنّى، وليس بمثنّى لعدم صلاحيّته للتّجرّد؛ اثنان واثنتان... وقوله: فملحق به؛ أيْ: (ملحق بالمثنّى) في إعرابه" (أبو حيّان الأندلسيّ ت٦٥٤هـ– ٧٤٥ هـ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م ، ٢٥٢/١)وكذا جرى الحال نفسه عند بعض النّحاة المتأخّرين؛ فهذا ابنُ هشامٍ يعرّف (الملحق بالمثنّى) بالمثال بقوله:" و حملوا عليه أربعة ألفاظ(اثنين، واثنتين) مطلقًا و(كلا، و كلتا) مضافين لمضمر ؛ فإنْ أُضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف" (ابن هشام ت ٢١٨هـ / ٨٣٤ م ، ١٩٨١ م ، ١/ ٤٨) وفي موضعٍ آخرَ قال:"(**وألْحِقَ به)** اثنان وثنتان مطلقًا وكلا وكلتا مضافين إلى مضمرين..... وإنّما لم نسمّها مثنّاة لأنّها ليست اختصارًا للمتعاطفين؛ إذ لا مفرد لها لا يقال اثن ولا ثنة ولا ثنت" (ابن هشام ت ٢١٨هـ ، ، ص ٦٦) أمّا ابن عقيل فقد حدّهُ(اصطلح عليه) بقوله:" إنّ اثنين واثنتين يجريان مجرى ابنين وابنتين فاثنان واثنتان **ملحقان بالمثنّى** ... وهو كلُّ ما لا يَصْدُق عليه حدُّ المثنّى ممّا دلَّ على اثنين بزيادةٍ، أو شبهها فهو **ملحقٌ بالمثنّى** ... فكلا و كلتا، و اثنان واثنتان، **ملحقة بالمثنّى**؛ لأنّها لا يَصْدُقُ عليها حدُّ المثنى ..." (ابن عقيل ت ٧٩٦ هـ ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠ م ، ١ / ٥٧– ٥٨)ولم يُعرِّف الأشمونيّ(الملحق بالمثنّى)؛ ولكنّه مازَهُ عن المثنّى بكونه مثنّى غير حقيقيّ؛ و كان صريحًا في عبارته؛ إذ قال؛ وهو يتكلّم على(اثنان، واثنتان): " ..... فاسم ناب عن اثنين يشمل المثنّى الحقيقيّ كالزّيدين وغيره كالقمرين واثنين واثنتين وكلا وكلتا..... فهذه المخرجات **ملحقات بالمثنّى** في إعرابه وليست منه، وليسا بمثنّيين حقيقة ..." (الأشموني ت ٩٢٩ هـ ، ١٩٥٥م ، ١/ ٣٣) أمّا عبارة الرّضيّ في المثنّى؛ ففيها إشارة طفيفة إلى الملحق بالمثنّى من دون أيّ تعليق عليه؛ إذ قال:" كلُّ اسمٍ كان له مفرد، ثمَّ **أُلحق** بآخرِهِ ألف ونون؛ ليدلَّ على أنّ معهُ مثلهُ من جنسهِ، على ما يجيء في باب المثنّى؛ فلم يكن(كلا) على هذا داخلًا في المثنّى" (الرّضيّ ت ٦٨٦ هـ ، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥ م، ١ / ٨٣).

يلحَظ من أقوال النّحاة المذكورة آنفًا بشأن(الملحق بالمثنّى) أنّ تحديد ماهيّته عند بعض النّحاة كانت في مَا لا واحد له من لفظه؛ وهذه إشارة إلى عدم توافر شروط المثنّى فيه.

والثّاني: الملحق بجمع المذكّر السّالم:

وهي الكلمات الملحقات الّتي لا يصدق عليها حدّ أو تعريف الاسم الّذي تلحق به؛ لأنّها غير صالحة للتّجريد من الزّيادة؛ إذ لا مفرد من لفظها؛ وهي: العقود العدديّة من عشرين إلى تسعين، وعالَمون، وسنون، وأرضون، وعِلّيّون، وأهلون، وأولو، وبنونَ؛ ولكنّها تلحق بجمع المذكر السّالم في الإعراب؛ أيْ: تعرب إعراب جمع المذكّر السّالم، فترفع بالواو، وتنصب وتجرّ بالياء.جاء حديث سيبويه عن الملحق بجمع المذكّر السّالم عَرَضًا حين تحدّث عن أوزان طائفة من الكلمات؛ قال": وزعم يونس أنّهم يقولون حرّة وحرّون (ابن منظور ت٧١١ هـ، ١٣٠٠هـ -١٨٨٢م ، ١٨٠/٤) . يشبّهونها بقولهم أرض وأرضون؛ لأنّها مؤنّثة مثلها؛.... وزعم يونس أنّهم قالوا: إوزَّة وإوزُّون، كما قالوا حرّة وإحَرُّون يعنون الحرار كأنّه جمع إحَرَّة؛ لكن لا يتكلّم بها" (سيبويه ت١٨٠هـ، ١٩٦٦م – ١٩٧٧م ، ٥٩٩/٣-٦٠٠)فنرى في كلام سيبويه أنّه خلا من(الملحق بجمع المذكّر السّالم) بصريح العبارة؛ إذ كان حديثُه منصبًّا على لفظة(حرّة) حين تُجمَع على(حرّونَ) تشبيهًا لها بـ(أرض أرضون)؛ وهي ملحقة بجمع المذكّر السّالم، و(إوزّة وإوزّون)؛ وكأنّ سائر الكلمات الملحقة بجمع المذكّر السّالم واضحة بينه وبين القارئ؛ وكذا الحال خلا كلامه من الحديث عن الملحق بجمع المذكّر السّالم حين تحدّث عن الجمع؛ إذ قال:" اعلم أنّك إذا جمعت اسمَ رجلٍ، فأنت بالخيار، إنْ شئتَ ألحقتَهُ بالواو والنُّون في الرّفع، و الياء والنّون في الجرّ والنّصب ... " (سيبويه ت ١٨٠ هـ ، ١٩٦٦ – ١٩٧٧ ، ٣ / ٣٩٥) وقال أيضًا:" وإذا جمعتَ على حدّ التّثنية لحقتها زائدتانِ؛ الأوّل منهما: حرفُ المدّ و اللّين، والثّانية: نون، وحال الأولى في السّكون وترك التّنوين وأنّهما حرف الإعراب، حال الأولى في التّثنية، إلّا أنّها واو مضمومة ما قبلها في الرّفع، وفي الجرّ والنّصب ياءٌ مكسورة ونونها مفتوحة ... وذلك قولك: المسلمونَ، ورأيتُ المسلمينَ، و مررْتُ بالمسلمينَ" (سيبويه ت ١٨٠ هـ ، ١٩٦٦ م – ١٩٧٧ م ، ٣ / ٥٩٣ – ٥٩٨ – ٦٠٠)وكذلك لم يرِد ذكر واضح للملحق بجمع المذكّر السّالم عند المُبرّد؛ فقال في حدّ جمع المذكّر السّالم:" فإنْ جمعت الاسم على حدّ التثنية، ألحقته في الرّفع واوًا و نونًا، أمّا الواو فعلامة الرّفع، وأمّا النّون فبدلٌ من الحركة والتّنوين اللّذين كانا في الواحد، و يكون فيه في الجرّ، و النّصب ياءٌ مكان الواو .... و هو الجمع الصّحيح، إنّما كان كذلك؛ لأنّك إذا ذكرت الواحد نحو، قولك: مُسْلم ثمّ تثنّيهُ أدّيتَ بناءَهُ كما كان، زدتَ عينَهُ ألفًا ونونًا ....فإذا جمعتَ على هذا الحدّ أدّيتَ بناءَهُ أيضًا، ثُمَّ زِدْتَ عليه واوًا ونونًا، أو ياءً و نونًا، و لم تُغيِّرْ بناء الواحد عمّا كان عليه، وليس هكذا سائر الجمع لأنّك تكسّر الواحد عند بنائه" (المبرد ت ٢٨٦هـ ، د ت ، ١/ ١٤٣-١٤٤)وممّا لحظته الباحثة أنّ سيبويهِ أشار إلى كلمة (لحقتها)؛ وهذا يعني الزّيادة في آخر المفرد، وكذا تعريف المبرّد و وضعه شروط الجمع وسبقه للنّحاة في ذلك؛ وقد جاء تعريفه جامعًا مانعًا.وكذلك خلا كلام ابن السّرّاج من الملحق بجمع المذكّر السّالم؛ فكانت عبارتُهُ مختزلة خاصّة بجمع المذكّر السّالم فحسب:" وهذا الجمعُ إنّما يكون لمن يعقل خاصّة" (ابن السّرّاج ت ٣١٦ هـ ، ١٩٧٤، ٢ / ٤١٧)والملحوظ على عبارة ابن السّرّاج إلى جانبٍ من قصرها أنّها تشمل علامة رفع العلم والصّفة المجموعين جمع سلامة لمذكّر، وكذا ما يلحق بهما، واقتصر على عبارته؛ لأنّ الجمع يشترك مع المثنّى في علامتَي النّصب والجرّ؛ فاستغنى عن ذكرهما، ولكنّ تعريفه كان بذكر خاصّيّة من خواصّ الجمع؛ وهو ليس بجامع مانع كما لا يَخفى؛ لأنّه يشمل الجمع وغيره من الملحقات به، ولم يبيّنْ شرط الزّيادة. وكذا كان قول الزّجّاجيّ (ابن عصفور ت ٦٦٩ هـ ، ١٩٩٨ م، ص ١٠٦)ولم يختلف ابن جنّيْ عن سابقيه من النّحاة بشأن الملحق؛ فقال:" وهو الّذي يكونُ في الرّفع بالواو والنّون، وفي الجرّ والنّصب بالياء، وإنّما يكونُ هذا الجمعُ للمذكّرينَ ممّن يعقل، نحو زيد و عمرٌو" (ابن جنّي ت ٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢ م ، ص ٢٥)وأمّا الزّمخشريّ فقد ذكر أمثلة عن الملحق في ذيل كلامه عن جمع المذكّر السّالم وعن جمع التّكسير؛ إذ قال:" وهو على ضربين ما صحَّ فيه واحدُهُ، و ما كُسّرَ فيه؛ فالأوّل: ما آخرهُ واوٌ أو ياء مكسور ما قبلها، بعدها نونٌ مفتوحة ... فالّذي بالواو والنّون لمن يعلَمُ في صفاتهِ وأعلامه كالمسلمين، والزّيدينَ إلّا ما جاءَ من نحو: **ثبون، وقُلُون، وأرضون** .... " (ابن يعيش ت ٦٤٣هـ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م ، ٥/ ٥) . وذكر ابنُ يعيش الملحقَ بالجمع عند حديثه عن جمع المذكّر السّالم حين فرّق بينهما بعدم الانتقاص من عدد حروف الكلمة في الاسم المفرد الّذي يُلحَق بجمع المذكّر السّالم؛ إذ قال: " فجمعُ الصّحّة : ما سَلِم فيه واحدُهُ من التغيير ثمَّ نزيد عليه زيادةً تدلُّ على الجمع ..... وأمّا أرضٌ وأرضون؛ فإنّهُ وإنْ لم يكنْ مُنتقَصًا منهُ شيء فيكونُ جمعُهُ بالواو والنّون عِوضًا منه؛ فإنّ أرضًا اسم مؤنّث، والقياس في كلّ اسم مؤنّث أنْ يدخلَ عَلَم التّأنيث ..." (ابن يعيش ت ٦٤٣هـ ، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١ م ، ٥/٥)وقد بيّن ابن هشام الملحق بجمع المذكّر السّالم بتقسيمه إلى أربعة أقسام، وبالأمثلة؛ فقال:" وحملوا على هذا الجمع أربعة أنواع، أحدها: أسماء جموع؛ وهي: (أولو، وعالمون، و عشرون و بابهُ) .... الثّاني: جموع التّكسير؛ وهي:(بنون، وحرّوُن، وأرضون، وسِنون و بابهُ)... الثّالث: جموع تصحيح لم تستوفِ الشّروط، كأهلون، و وإبلون؛ لأنّ أهلًا و وإبلًا ليسا عَلَمين

ولا صفتين، و لأنّ وإبلًا لغير عاقل) ... الرّابع: ما سُمّيَ به من هذا الجمع وما أُلحقَ به" (ابن هشام الأنصاري ت ٧٦١هـ ، ١٩٨٠، ١ / ٤٩)وممّا لحظته الباحثة كذلك على حدّ الزّمخشري وابن يعيش أنّهما اشترطا الزيّادة في آخر المفرد، وعدم المِساس ببنائه؛ وقد تقدمّ ذلك في قول المبرّد المتقدّم. عندئذٍ نجد الملحق بجمع المذكّر السالم اتّفقت آراء النّحاة في تحديد ماهيّته، و ركّز بعضهم على فقدان شرطِ ما لَهُ مفرد في الملحقات فأمّا ابن عقيل فقد عرّفه ضمنًا وذكره بلفظه **(مُلحقٌ به)**؛ وهو يُعرّفُ جمع المذكّر السالم بقوله: " ...فما لا واحدٌ لهُ غير مستكملٍ للشّروط فليس بجمع مذكّرٍ سالم، بلْ هو **مُلحقٌ به**"(ابن عقيل ت ٧٦٩ هـ،١٣٨٥هـ -١٩٦٥م، ١/ ٦٣- ٦٤)ويبدو أنّ ابن عقيل أجاد في تعريفه في بيان حدّ الملحق بجمع المذكر السّالم بعبارة موجزة و جامعة.وبيّن الأشمونيّ حدَّ الملحقات بجمع المذكّر السّالم؛ وذلك ببيان عدم استيفائها للشّروط المذكورة في باب جمع المذكر السّالم (الأشموني ت ٩٢٩هـ، ١٩٥٥م ، ١/ ٣٤- ٤٠)أمّا عبارة الرّضيّ فكانت:" والقسم الثّالث: ما فيه الواو والياء، قال: إنّما أُفْرِدَتْ (أولو، عشرون وأخواتها بالذّكر؛ لأنّ جمع المذكّر السّالم: كلّ اسم ثَبُتَ مفردُهُ، ثُمَّ أُلحقَ بذلك المفرد واو و نون؛ دلالة على ما فوق الاثنين، و ليس أولو و عشرون وأخواتها كذلك؛ لأنّ (أولو) موضوعٌ وضعَ جمع سلامةٍ، وليس به إذ لم يأتِ (أوّل) في المفرد ..." (الرضي ت ٦٨٦ هـ ، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥ م ، ١ / ٩٤)وقال ابن عصفور الأندلسيّ في شروط جمع المذكّر السّالم وجمع المؤنّث السّالم؛ ولكنّه خلا من الملحق بهذين الجمعين:" جمع السّلامة، و أعني به ما سلم فيه بناء الواحد؛ وهو قسمان: جمع بالواو والنّون رفعًا، وبالياء والنّون نصبًا وجرًّا، و جمع بالألف والتّاء؛ فالجموع جمع سلامة بالواو والنّون، يُشترط فيه إنْ كان غير صفة، وكان مكبَّرَ: الذّكوريّة، والعلميّة، والعقل، وعدم التّركيب، والخلوّ من تاء التّأنيث ... "(ابن عصفور ت ٦٦٩ هـ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م ، ص ٤٤٥) .

الثّالث: الملحق بجمع المؤنّث السّالم:

ـ الملحق بجمع المؤنّث السّالم: وهي الكلمات الّتي تدلّ على أكثرَ من اثنتين؛ وتعامل في الإعراب معاملة جمع المؤنّث السّالم في الرّفع بالضّمة، وفي النّصب والجرّ بالكسرة جاء الحديث عن جمع المؤنّث السّالم في كتاب سيبويه خلوًا من الملحق بجمع الإناث؛ وقد توزّع حديثه؛ فقال:" هذا بابُ ما يُجمعُ من المذكّر بالتّاء؛ لأنّه يصير إلى تأنيث إذا جُمع ... " (سيبويه ت ١٨٠ هـ / ١٩٦٦ – ١٩٧٧ ، ٣ / ٣٩١) . وعدّه في ضمن جموع القلّة (سيبويه ت ١٨٠ هـ / ١٩٦٦ – ١٩٧٧ ، ٣ / ٣٩١) . وقال سيبويه:" وقد يجمعون بالتّاء وهم يريدون الكثير (سيبويه ت ١٨٠ هـ / ١٩٦٦ – ١٩٧٧ ، ٣ / ٥٧٨) .وفي كلّ ذلك يشير إلى الزّيادة الّتي تلحق الاسم ويسلم فيه بناء واحده.أمّا كلام المبرّد فكان الآتي:" هذا بابُ ما كان من جمع المؤنّث بالألف والتّاء؛ فهذا الجمع في المؤنّث نظيرٌ ما كان بالواو والنّون في المذكّر؛ لأنّك فيه تُسَلِّم بناء اَلواحد " (المبرد ت ٢٨٦ م ، د ت ، ٣ / ٣٣١) ... ثُمَّ ذكر الملحق به، وكيف جمعتْهُ العرب؛ وهو غير مستوفٍ شرطَ الجمع (المبرد ت ٢٨٦ هـ ، د ت ، ٣ / ٣٣١ – ٣٣٢ – ٣٣٣) و حدّ ابنُ جنّيْ جمع المؤنّث السّالم بقوله:" إذا جمعت الاسمَ المؤنّث، زدتَ في آخره ألفًا و تاءً .." (ابن جنّي ت ٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢ ، ٢٦)وكذا حدّه ابن يعيش:" وأمّا المؤنّث، فجمعُهُ السّالم بالألف والتّاء؛ نحو: الهنداتُ، و المسلمات، وكذلك ما أُلحِقَ بالمؤنّث ممّا لا يعقل من نحو: جبال راسيات .." (ابن يعيش ت ٦٤٣ هـ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م ، ١/ ٣)وأمّا عن عبارة ابن الحاجب في حدّ جمع المؤنّث السّالم؛ فكانت بالآتي: " المؤنّثُ ما لحقَ آخرهُ ألفٌ و تاءٌ، و شرطُهُ: إنْ كانَ صفة و له مذكّر؛ فأنْ يكونَ مذكّرُهُ جُمِعَ بالواو والنّون؛ فإنْ لم يكن له مذكّر، فأنْ لا يكونَ مجرّدًا كحائض و إلّا يُجمَع مطلقًا" (الرضي ت ٦٨٦ هـ ، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م ، ٣ / ٣٠٩) .

وقد بيّن ابن هشام الملحق بجمع المؤنث السّالم بقوله:" و حُمِلَ على هذا الجمع شيئان: (أولات)؛ نحو: (و إنْ كُنَّ أولاتِ حمْلٍ) و ما سُمّيَ بهِ من ذلك؛ نحو:(رأيتُ عرفاتٍ).. " (ابن هشام ، ١٩٨، ١/ ٦٢)و عرّف ابن عقيل جمع المؤنّث السّالم؛ بقوله:" جمعُ المؤنث السَالم، نحو: مسلماتٍ ، و قيّدنا بـ(السّالم) احترازًا عن جمع التّكسير(ما لم يَسلمْ فيه بناء الواحد) .. ، و أشار إليه المصنّف رحمه الله تعالى، بقوله: و ما بتاء و ألف ..... أيْ: جُمعَ بالألف والتّاء المزيدتين"(ابن عقيل ت ٧٦٩ هـ ،١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م ، ١ / ٧٣) . ثُمَّ بيّن الملحق بالجمع: " (أولات) تجري مجرى جمع المؤنّث السّالم، في أنّها تُنصَبُ بالكسرة وليست بجمع مؤنّث سالم، بل هي **ملحقة به**؛ وذلك لأنّها لا مفردَ لها من لفظها ... " (ابن عقيل ت ٧٦٩ هـ ، ١٤٠٠هـ /١٩٨٠م ، ١/ ٧٥)وقال ابن النّاظم: " الّذي يُجمَع بالألف والتّاء هو جمع المؤنّث السّالم، وله إعراب على حدة؛ وذلك لأنّ رفعَهُ بالضّمّة ، ونصبَهُ و جرَّه بالكسرة؛ نحو: هؤلاءِ مسلماتٌ، و رأيتُ مسلماتٍ ، و مررْتُ بالمسلماتِ ... " (ابن الناظم ت ٦٨٦ هـ ، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م ، ص ٢٩)أمّا كلام الأشمونيّ فكان : " .. (و ما بتا و ألفٍ قدْ جُمِعا)؛ أيْ: ما كان جمعُهُ بسبب ملابستهِ للألف والتّاء؛ أيْ: كان لهما مدخل في الدّلالة على جمعيّتهِ" (الأشموني ت ٩٢٩هـ ، ١٩٥٥م ، ١ / ٤٠) .. و بيّن الملحق بجمع المؤنّث السّالم على التّفصيل الّذي ذكره النّحاة قبله (الأشموني ت ٩٢٩هـ ، ١٩٥٥م ، ١ / ٤١)لقد لحظت الباحثة في أقوال هؤلاء النّحاة؛ وهم شرّاح ألفيّة ابن مالك تشابهًا في اشتراط زيادة الألف والتّاء، وكونهما سببًا في دلالة الاسم على الجمع؛ ممّا يدلّ على أنّ تركيزهم في الجانب

الشّكليّ للكلمة، أو بناء الكلمة وما يطرأ عليه من زيادة في مبانيها يجلب مع الكلمة زيادةً في المعنى، و كذلك اتّفق جميعهم على تسمية ما ليس بجمع **بالملحق به** بسبب عدم توافر شرط الزّيادة وكونه لا مفردَ له من لفظه.وقد لحظت الباحثة كذلك أنّ النّحاة بعمومهم قد اتّفقوا على شرط الزّيادة في الاسم؛ ليعطيَ معنى جمع السّلامة لمؤنّث. وأنّ الملحق بجمع المؤنّث السّالم ما لا واحد له؛ وقد أشار ابن يعيش إلى الفرق بين جمع الذّكور للسّلامة و بين جمع الإناث في الصّفة لغير العاقل؛ ففي جمع المذكّر السّالم شرطوا أنْ تكونَ الصّفة لعاقل، وأمّا في جمع المؤنّث فلم يشترطوا ذلك؛ وعبارة ابن يعيش واضحة : (و كذلك ما أُلحقَ بالمؤنّث ممّا لا يعقل من نحو: جبال راسيات). وكذلك جمع السّلامة لمؤنّث اتّفقت كلمة النّحاة على سلامة بناء واحدِهِ فيه؛ ممّا جعلهم يميّزون به الملحق بجمع المؤنّث. والملحوظ كذلك عند الباحثة أنّ ضابطة النّحاة في جمع المؤنّث السّالم تتّسع لتشملَ كثيرًا من الأسماء المستوفية لشروط الجمع. وأنّ الملحق بجمع المؤنث السّالم يكون فاقدًا لأحدِ شروط جمع المؤنّث السالم بحيث لا ينطبق عليه تعريف جمع المؤنّث السّالم.

الخاتمة ونتائج البحث :

بعد أن عرضت الباحثة لأقوال ثلّة من النّحاة بسبب سطوتهم العلميّة في بحر النّحو العربيّ؛ في مسألة (الملحق بـ) تحصّلت لديها النّتائج الآتية:

١. كشف البحث أنّ النّحاة أخذوا لفظ (الملحق)؛ لأنّه أقرب إلى انصراف الذّهن من معنى الإدراك والإتباع.

٢.لم يصطلح سيبويه على(المثنّى)؛ وذلك لأنّ المصطلحات آنذاك لم تكن قارّةً وراكزةً؛ إذ إنّها كانت على شكل مفاهيمَ متداولةٍ في أذهان النّحاة.

٣.كشف البحث أنّ مَن جاء بعد سيبويه من النّحاة؛ لم يضعوا تعريفًا لـ(الملحق)؛ وكأنّهم يكرّرون ما قاله سيبويه.

٤.حدّد بعض النّحاة ماهيّة الملحق بالمثنّى في أنّها كانت في مَا لا واحد له من لفظه؛ وهذه إشارة إلى عدم توافر شروط المثنّى فيه.

٥.كشف البحث أنّ الملحق بجمع المذكّر السالم قد اتّفقت آراء النّحاة في تحديد ماهيّته، و ركّز بعضهم على فقدان شرطِ ما لَهُ مفرد في الملحقات.

٦.كشف البحث في أقوال هؤلاء النّحاة في جمع المؤنّث السّالم؛ أنّ هناك تشابهًا في اشتراط زيادة الألف والتّاء، وكونهما سببًا في دلالة الاسم على الجمع.

٧.كشف البحث أنّ بعض النّحاة يركّزون في الجانب الشّكليّ للكلمة، أو بناء الكلمة وما يطرأ عليه من زيادة في مبانيها؛ ممّا يجلب مع الكلمة زيادةً في المعنى.

المصادر و المراجع :

- أبو زكريا الفراء و مذهبه في النّحو و اللغة ، د . أحمد مكي الأنصاري ، ط ١ ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون و الآداب ، القاهرة ، ١٣٨٤ هـ/ ١٩٦٤م .
- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: . عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٤م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، ط٦، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٠م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٨١م.
- التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل ، أبو حيّان الأندلسيّ (ت ٦٥٤هـ-٧٤٥ هـ) ، تحقيق : د . حسن هنداوي ، ط١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محمد بن يوسف بن أحمد ، محب الدين الحلبي المصري ، ناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) ، تحقيق : د. علي محمد فاخر ، ط ١ ، دار السلام للطباعة و النشر ، القاهرة / مصر ، ١٤٢٨ هـ .
- جنى الجنتين فى تمييز نوعي المثنيين ، محمد أمين بن فضل الله محبي ، مكتبة القدسي والبدير، ١٣٤٨ هـ-١٩٢٩م .
- الخصائص : ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، أبي عبد الله ، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين ابن مالك (ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السّود ، ط ١ ، منشورات علي محمد بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠ م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ١٤٠٠هـ. ١٩٨٠م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمذاني (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١٤، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني (ت ٩٢٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥٥م.
- شرح التسهيل لابن مالك ، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- شرح الرضي على الكافية ، الاستربادي ، رضي الدين محمد بن الحسين (ت ٦٨٦ هـ) ، ط ١ ، تحقيق وتصحيح و تعليق : د .يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس – بنغازي – ليبيا ، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م .
- شرح المفصل ، ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، قدّم له ووضع هوامشه ، د أميل بديع يعقوب ، ط ١ ، دار الكتب العالمية، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م .
- شرح تسهيل الفوائد ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون، ط١ ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م .
- شرح جمل الزجّاجي : ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشاعر، إشراف: أميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٨م.
- شرح شافية ابن الحاجب ، الاستربادي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.
- الصحاح في اللغة ، الجوهري، إسماعيل بن حمّاد (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، ط١، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م.
- العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي، أبو عبد الرحمن (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨١م.
- فقه اللغة و سر العربية ، الثعالبي ، أبي منصور (ت ٤٢٩ هـ) ، تحقيق و مراجعة : عبد الرزاق المهدي ، ط ١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، د ت .
- الكتاب ، سيبويه ، أبو بشر عمرو بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون، طبعة القاهرة ، ١٩٦٦ – ١٩٧٧م .
- لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الإفريقي(ت ٧١١هـ)، ط١، طبعة بولاق، ١٣٠٠هـ – ١٨٨٢م.
- اللمع في العربية ، ابن جني، أبي الفتح عثمان الموصلي النحوي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.
- اللمع في العربية ، ابن جني، أبي الفتح عثمان الموصلي النحوي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.
- المصطلح النحوي نشأته و تطوره حتى اواخر القرن الثالث الهجري ، عوض حمد القوزي ، ط ١ ، عمادة شؤون المكتبات – جامعة الرياض ، ١٩٨١م .
- معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس ، أحمد بن زكريا القزويني ، أبو الحسين (ت ٣٩٥ هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩ م .
- المقتضب، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(ت ٢٨٦هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط١، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (د.ت).
- مقدمة في علم المصطلح ، علي القاسمي ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٧ .
- المقرّب ، ابن عصفور ، أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) ، تحقيق : د . عادل أحمد عبد الوجود ، ط ١ ، ٦منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨ م .
- مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو العربي ، جعفر نايف عبابنة ، الأردن ، ١٩٨٤ م .
- المنطق ، الشيخ محمد رضا المظفر(١٩٠٤م/ ١٩٦٤م) ، مطبعة النعمان / النجف الأشرف / ١٩٦٨ .

References and Sources

- Abū Zakariyyāʾ al-Farrāʾ and His School in Grammar and Language, Aḥmad Makkī al-Anṣārī, 1st ed., Supreme Council for the Welfare of Arts and Letters, Cairo, 1384 AH / 1964 CE.

- Al-Uṣūl fī al-Naḥw (The Principles of Grammar), Ibn al-Sarrāj, ed. ʿAbd al-Ḥusayn al-Fatlī, al-Nuʿmān Press, al-Najaf al-Ashraf, 1974.

- Awḍaḥ al-Masālik ilā Alfiyyat Ibn Mālik (The Clearest Paths to Ibn Mālik's , Jamāl al-Dīn Ibn Hishām al-Anṣārī (d. 761 AH), 6th ed., Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Beirut, 1980.

- Awḍaḥ al-Masālik ilā Alfiyyat Ibn Mālik, Ibn Hishām alAnṣārī, Dār Iḥyāʾ al-ʿUlūm, Beirut, 1981.

- Al-Tadhyīl wa al-Takmīl fī Sharḥ Kitāb al-Tashīl (Supplement and Completion in the Commentary on al-Tashīl), Abū Ḥayyān al-Andalusī (654–745 AH), ed. Ḥasan Hindāwī, 1st ed., Dār al-Qalam, Damascus, 1418 AH / 1997 CE.

- Tamhīd al-Qawāʿid bi-Sharḥ Tashīl al-Fawāʾid (Introduction to the قواعد through the Commentary on Tashīl al-Fawāʾid), Muḥammad b. Yūsuf b. Aḥmad, Muḥibb al-Dīn al-Ḥalabī al-Miṣrī, known as Nāẓir al-Jaysh (d. 778 AH), ed. ʿAlī Muḥammad Fākhir, 1st ed., Dār al-Salām for Printing and Publishing, Cairo, 1428 AH.

- Janā al-Jannatayn fī Tamyīz Nawʿay al-Muthannayayn (The Harvest of the Two Gardens in Distinguishing the Two Types of Dual Forms), Muḥammad Amīn b. Faḍl Allāh al-Muḥibbī, al-Qudsī and al-Badīr Library, 1348 AH / 1929 CE.

- Al-Khaṣāʾiṣ (The Characteristics), Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUthmān al-Mawṣilī (d. 392 AH), ed. Muḥammad ʿAlī al-Najjār, 4th ed., Dār al-Shuʾūn al-Thaqāfiyyah al-ʿĀmmah, Baghdad, 1990.

- Sharḥ Ibn al-Nāẓim ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik (Ibn al-Nāẓim's Commentary on Ibn Mālik's) d. 686 AH), ed. Muḥammad Bāsil ʿUyūn al-Sūd, 1st ed ,.Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, 1420 AH / 2000 CE.

- Sharḥ Ibn ʿAqīl ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik (Ibn ʿAqīl's Commentary on Ibn Mālik's ,(ألفية ʿAbd Allāh b. ʿAbd al-Raḥmān al-ʿAqīlī al-Hamadhānī al-Miṣrī (d. 769 AH), ed. Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Dār al-Turāth, Cairo; Dār Miṣr for Printing, 1400 AH / 1980 CE.

- Sharḥ Ibn ʿAqīl ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik, Bahāʾ al-Dīn ʿAbd Allāh b. ʿAqīl al-Hamadhānī (d. 769 AH), ed. Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, 14th ed., al-Saʿādah Press, Egypt, 1385 AH / 1965 CE.

- Sharḥ al-Ashmūnī ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik (al-Ashmūnī's Commentary on Ibn Mālik's ,(ألفية al-Ashmūnī (d. 929 AH), ed. Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, 1st ed., al-Saʿādah Press, Egypt, 1955.

- Sharḥ al-Tashīl li-Ibn Mālik (Commentary on al-Tashīl), Muḥammad b. ʿAbd Allāh Ibn Mālik al-Ṭāʾī al-Jayyānī, eds. ʿAbd al-Raḥmān al-Sayyid and Muḥammad al-Makhtūn, 1st ed., Hajar for Printing, Publishing, Distribution and Advertising, 1410 AH / 1990 CE.

- Sharḥ al-Raḍī ʿalā al-Kāfiyah (al-Raḍī's Commentary on al-Kāfiyah), al-Astarābādhī, Raḍī al-Dīn Muḥammad b. al-Ḥusayn (d. 686 AH), ed. Yūsuf Ḥasan ʿUmar, 1st ed., University of Qār Yūnus, Benghazi, Libya, 1395 AH / 1975 CE.

- Sharḥ al-Mufaṣṣal (Commentary on al-Mufaṣṣal), Ibn Yaʿīsh, Muwaffaq al-Dīn Yaʿīsh b. ʿAlī (d. 643 AH), introduced and annotated by Amīl Badīʿ Yaʿqūb, 1st ed., Dār al-Kutub al-ʿĀlamiyyah, Beirut, 1422 AH / 2001 CE.

- Sharḥ Tashīl al-Fawāʾid (Commentary on Tashīl al-Fawāʾid), Muḥammad b. ʿAbd Allāh Ibn Mālik al-Ṭāʾī al-Jayyānī, Abū ʿAbd Allāh Jamāl al-Dīn (d. 672 AH), eds. ʿAbd al-Raḥmān al-Sayyid and Muḥammad Badawī al-Makhtūn, 1st ed., Hajar for Printing, Publishing, Distribution and Advertising, 1410 AH / 1990 CE.

- Sharḥ Jumal al-Zajjājī (Commentary on al-Zajjājī's Jumal), Ibn ʿUṣfūr, ʿAlī b. Muʾmin al-Ishbīlī (d. 669 AH), introduced and indexed by Fawwāz al-Shāʿir under the supervision of Amīl Yaʿqūb, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, 1998.

- Sharḥ Shāfiyat Ibn al-Ḥājib (Commentary on Ibn al-Ḥājib's Shāfiyah), al-Astarābādhī, Raḍī al-Dīn Muḥammad b. al-Ḥasan (d. 686 AH), eds. Muḥammad Nūr al-Ḥasan, Muḥammad al-Zafzāf, and Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, 1975.

- Al-Ṣiḥāḥ fī al-Lughah (The Ṣiḥāḥ Dictionary), al-Jawharī, Ismāʿīl b. Ḥammād (d. 393 AH), ed. Aḥmad ʿAbd al-Ghafūr ʿAṭṭār, 1st ed., Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn, Beirut, 1376 AH / 1956 CE.

- Kitāb al-ʿAyn (The Book of al-ʿAyn), al-Khalīl b. Aḥmad al-Farāhīdī (d. 175 AH), eds. Mahdī al-Makhzūmī and Ibrāhīm al-Sāmarrāʾī, Dār al-Rashīd, Ministry of Culture and Information, Baghdad, 1981.

- Fiqh al-Lughah wa Sirr al-ʿArabiyyah (Philology and the Secret of Arabic), al-Thaʿālibī, Abū Manṣūr (d. 429 AH), ed. ʿAbd al-Razzāq al-Mahdī, 1st ed., Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Beirut, n.d.

- Al-Kitāb (The Book), Sībawayh, Abū Bishr ʿAmr b. Qanbar (d. 180 AH), ed. ʿAbd al-Salām Hārūn, Cairo edition, 1966–1977.

- Lisān al-ʿArab (The Tongue of the Arabs), Ibn Manẓūr, Muḥammad b. Mukarram al-Anṣārī al-Ifrīqī (d. 711 AH), 1st ed., Būlāq Press, 1300 AH / 1882 CE.

- Al-Lumaʿ fī al-ʿArabiyyah (Gleams in Arabic Grammar), Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUthmān al-Mawṣilī (d. 392 AH), ed. Fāʾiz Fāris, Dār al-Kutub al-Thaqāfiyyah, Kuwait, 1972.

- The Grammatical Terminology: Its Origin and Development until the End of the Third Hijrī Century, ʿAwaḍ Ḥamad al-Qawzī, 1st ed., Deanship of Library Affairs, University of Riyadh, 1981.

- Muʿjam Maqāyīs al-Lughah (Dictionary of Linguistic Measures), -Ibn Fāris, Aḥmad b. Zakariyyāʾ al-Qazwīnī (d. 395 AH), ed. ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, Dār al-Fikr, 1399 AH / 1979 CE.

- Al-Muqtaḍab (The Concise), al-Mubarrad, Abū al-ʿAbbās Muḥammad b. Yazīd (d. 286 AH), ed. Muḥammad ʿAbd al-Khāliq ʿUḍaymah, 1st ed., Supreme Council for Islamic Affairs, Cairo, n.d.

- An Introduction to Terminology Science, ʿAlī al-Qāsimī, Egyptian Renaissance Library, 1987.

- Al-Muqarrab (The Approximated), Ibn ʿUṣfūr, Abū al-Ḥasan ʿAlī b. Muʾmin al-Ḥaḍramī al-Ishbīlī (d. 669 AH), ed. ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd, 1st ed ,.Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, 1418 AH / 1998 CE.

- The Status of al-Khalīl ibn Aḥmad al-Farāhīdī in Arabic Grammar, Jaʿfar Nāyif ʿAbābinah, Jordan, 1984.

- Logic, Shaykh Muḥammad Riḍā al-Muẓaffar (1904–1964), al-Nuʿmān Press, al-Najaf al-Ashraf, 1968.